تستلزم معرفة الاعم فعرف الاخص ليستفاد منه معرفة الاعم فيحصل فائدتان
بخلاف لو عرف الاعم فقط فاذا عرفت ان الواجب ما لا يتصور اي امر لا يتصور في
العقل عدمه عرفت ان الوجوب نفي تصور العدم وهو معنى قولنا سابقا الوجوب
عدم قبول الانتفا وسياتي توضيح كلام المص فمعنى ثم عرف كل واحد ثم استغني
عن تعريف كل واحد الخ بدليل قوله لان المشتق الخ وفي عدول المص ايضا عن
تعريف الوجوب واخويه الى تعريف الواجب واخويه اشارة الى ان المقصود
في هذا الفن معرفة الواجب واخويه لا الوجوب واخويه في انفسها قوله بما
اشتق منه اي بتعريف ما اشتق منه الخ لانه عرف بنفسه ما اشتق منه
وليس المراد انه جعل تعريف هذا تعريفا لهذا بان قال فالواجب
ما لا يتصور الخ بل المراد انه استغنى بتعريف الاخص عن تعريف الاعم كما
تقدم فالباء في قوله بما اشتق سببية لا باء الالة كما قد يتوهم فافهم
والضمير في منه للجمع اي يعود على المضاف اعني كل لانه يقتضي انه عرف
كل واحد بالشي الذي اشتق من الكل ولا شي عندنا مشتق من الكل ولا
على المضاف اليه اعني واحد من حيث هو لان المعنى ح بالشي الذي اشتق
منه اي واحد بل هو عايد عليه من حيث تعيينه اي من ذلك الواحد
المناسب له في الاشتقاق قوله لان المشتق اخص الخ فالواجب مثلا
دل على امر متصف بالوجوب فله جزان الامر والوجوب واذا عرفت المركب
عرفت كل جزء من اجزايه ولا شك ان الكل اخص من الجزء فيلزم
من الكل الجزء في ضمنه ولا يلزم من ~~الكل~~ الجزء الكل فيلزم من تعقل
الواجب تعقل الوجوب ولا يلزم من تعقل الوجوب تعقل الواجب
فتدبر قوله لان الاعم جزء الخ تعليل للاستلزام المذكور اي وجه
الاستلزام ان الاعم كالوجوب جزء الاخص كالواجب والواجب كل
ومعرفة الكل تستلزم معرفة جزئه ضمنا وليس المراد بالاعم هنا
ما يصح حمله على الاخص بان يوجد فيه وفي غيره كالحيوان

بالنسبة

بالنسبة للانسان بل المراد به الاكثر افرادا في التعقل ولو عبر بدل الاعم بالجزء
وبدل الاخص بالكل لكان مناسبا قوله ما لا يتصور مضارع تصور وتصور
يستعمل متعديا ومعناه ادرك ولازما ومعناه امكن يقال تصورت الشي بمعنى
عقلته وادركته وتصور الشي بمعنى امكن فان جعلناه من الاول كما هو قضية
الش حيث فسره بيدرك قرئ بضم اليا على انه مبني لما لم يسم فاعله ونايب
الفاعل هو عدمه والاصل يتصور الانسان عدمه في عقله فحذف الفاعل
وهو انسان وبني الفعل للمجهول وانيب عدمه مناب الفاعل ويرد
عليه ان عدم الواجب يدرك لان المحالات تتصور اي تدرك لانها
تعرف بالقول الشارح فكيف ينفيه بقوله ما لا يتصور واجيب بان المراد
بالتصور هنا التصديق لانه يطلق عليه لفظ التصور ايضا والمعنى ح ما لا
يصدق العقل وقوع عدمه اي لا يدرك وقوع عدمه الا انه يرد عليه ان اطلاق
التصور على التصديق مجاز وهو لا يجوز في التعاريف الا بقرينة ولا قرينة هنا
وما قيل ان القرينة ذكر العدم في تعريف الجواز يرد بان كل تعريف يجب ان يلاحظ
على حدته غير مقترن باخر ولا يجب في التعاريف الاقتران حتى يكون بعضها
قرينة للاخر نعم اهل الاصول لا يشترطون القرينة وان جعلناه من الثاني
قرئ يتصور بفتح اليا على البنا للفاعل والفاعل عدمه اي لا يمكن عدمه عند العقل
وكان ظاهرا في المراد اذ الامكان من التصديق وقوله في العقل متعلق
بيتصور ولو حذفه وقرئ يتصور بالبنا للفاعل وعدمه هو الفاعل اي ما لا يمكن
عدمه كان واضحا لسلامته من التكلفات ولان الواجب واجب في نفسه
وجد عقل او لم يوجد وفي بمعنى عند اي عند العقل بمعنى ان العقل لا يكون
اله لادراك ذلك فتدبر والاحسن ابقاها بمعنى با الالة التي تفيد السببية
ففيه تشبيه السببية بالظرفية بجامع الاتصال ثم استعارة في لمعنى
البا فهي تبعية في الحرف ثم المراد بعدم الواجب نفيه بصدق نقيضه
اي ما لا يصدق العقل بان ينتفي فيشمل التعريف الصفات السلبية واندفع
ما قيل ان التعريف لا يشملها لانها اعدام قوله وذلك اي الواجب بدليل قوله
وهو ما الخ والتمثيل له بقوله كالتحيز ويحتمل ان الاشارة عايدة على عدم ادراك
العدم وفيه تكلف لانه يحوج الى التقدير فيهما بعد فتامل واسم الاشارة مبتدا
والخبر محذوف اي ثابت وقوله ضرورة منصوب على انه قايم مقام مصدر
محذوف والتقدير وذلك ثابت اما ثبوت ضرورة فحذف المضاف واقيم

Copyright King Saud University